

Distr.: Limited  
27 June 2023  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والستون

30 أيار/مايو - 30 حزيران/يونيه 2023

## مشروع تقرير

المقرر: السيد روفن كلاين (ألمانيا)

إضافة

## المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

(البند 3 (أ))

### البرنامج 9

دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ

### الالتزام بخطط التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063

- 1 - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في 8 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، والالتزام بخطط التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024، وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect.11)).
- 2 - وعرضت وكالة الأمين العام والمستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا البرنامج وردت على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.



## المناقشة

3 - أعربت الوفود عن تأييدها وتقديرها للعمل المُنجز في إطار البرنامج 9، لمساعدة الأمين العام على كفاءة اتباع نهج متنسق ومتكامل إزاء الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا ومعالجة الثغرات، ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والالتزامات المقطوعة تجاه تنمية أفريقيا، وتنسيق الدعوة العالمية لدعم خطة عام 2063، من بين مبادرات أخرى. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل المشترك الذي يقوم به مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي لمساعدة الاتحاد الأفريقي، بسبل منها استحداث هيكل جديد للتنسيق، هو المنبر التعاوني الإقليمي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي وافق على ثمانية مجالات رئيسية ذات أولوية.

4 - وأشار أحد الوفود إلى أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كان لها تأثير على تنفيذ ولاية مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا وأن هناك الكثير مما يتعين القيام به للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستفسر عما إذا كان من الواقعي توقع تنفيذ الخطة البرنامجية المقترحة في عام 2024، بالنظر إلى أثر الجائحة السلبي على تنفيذ البرامج، والكيفية التي يعترزم بها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا للتعويض عن أي انتكاسات. وأوضح الوفد كذلك أن تلك الأهداف لا يمكن أن تتحقق بدون دعم النظام الدولي المتعدد الأطراف بأكمله داخل الأمم المتحدة وخارجها، أو بدون الشراكات المبتكرة والشاملة للجميع، وأن ذلك يتطلب مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميون وقادة المجتمع، من بين جهات أخرى. كما شجع البرنامج على زيادة مشاركة الشباب الأفريقي في عملية صنع السياسات، وتمكين النساء والفتيات ومراعاة منظور جنساني، وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، مع مراعاة التسهيلات الخاصة بهم عند وضع الخطة البرنامجية.

5 - وأشار وفد آخر إلى أنه في ضوء تأثير جائحة كوفيد-19، لا سيما تأثيرها على النظم الصحية وهياكل الحماية الاجتماعية والعمالة والتعليم وغيرها من المجالات الحاسمة لتنمية أفريقيا، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز جهود التنسيق والدعوة لضمان مواءمة تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع الرامية إلى التصدي لتأثير جائحة كوفيد-19 مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 والأولويات التي حددتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان الأفريقية من أجل ضمان انتعاش قوي. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه على الرغم من هذه التحديات، فإن جائحة كوفيد-19 أتاحت الفرصة للمضي قدماً والبناء بشكل أفضل وتسريع تنفيذ خطة عام 2030 خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر كذلك أنه بينما تستعد الأمم المتحدة من أجل البناء تدريجياً والبناء بشكل أفضل، من الأهمية بمكان ضمان أن تنتم أفريقيا للفرص التي هيأتها الجائحة، ولا سيما لتعزيز تغيير بنيوي من شأنه أن يؤدي إلى تبوء أفريقيا مكانتها الصحيحة كقوة دينامية وجهة فاعلة مؤثرة على الصعيد العالمي وشريكة في النظام المتعدد الأطراف، ولتحويل النقاش نحو القضايا التي تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق النمو والتنمية في أفريقيا، ولتغيير وتبني الخطاب السائد عن أفريقيا، بما في ذلك من خلال التعريف بقصص النجاح المستمدة من البلدان الأفريقية. وأشار أحد الوفود إلى أنه ينبغي التغلب على التحديات والأخطار على أساس مبدأ إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، حتى يمكن لبلدان القارة نفسها أن تتفق على كيفية المضي قدماً. وأوضح كذلك أن على المجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية من الناحيتين السياسية والقانونية من خلال مجلس الأمن، وكذلك من الناحية

المادية، مما سيزيد في قدرة تلك البلدان على إقامة هياكل تعاون إقليمية مفتوحة للعالم الخارجي والبلدان المستعدة للتعامل التجاري مع الدول الأفريقية على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

6 - وأشار أحد الوفود إلى أن عام 2023 صادف نهاية العقد الأول من تنفيذ خطة عام 2063، وأن الجمعية العامة ستعقد في العام ذاته أيضاً مؤتمراً القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة وستقوم بالاستعدادات لعقد مؤتمر قمة المستقبل، الذي من شأنه أن يتيح فرصة فريدة لصوغ الحوار الدولي صوب التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 على السواء. واستقر وفد آخر عن التحديات أو المخاطر التي تبيّنت والتي يمكن أن تؤثر على تنفيذ ولاية البرنامج بينما يستعد العالم للعقد الثاني من تنفيذ خطة عام 2063 والنصف الثاني من فترة تنفيذ خطة عام 2030. وأشار أحد الوفود إلى أنه بالنظر إلى الدور المحوري لأفريقيا في توطيد مكاسب التنمية وتسريعها على الصعيد العالمي، ينبغي أن تكون الاحتياجات والأولويات الإنمائية للقارة مسألة محورية في المداورات العالمية إن أُريد إحراز تقدم ملموس، وأن الخطاب الجديد عن أفريقيا والآتي من أفريقيا سيظل يوجّه أنشطة البرنامج في عام 2024.

7 - وأشار أحد الوفود إلى أن الاستثمارات الرئيسية في رقمنة الخدمات العامة، إن وُجّهت كما ينبغي، يمكن أن تكون بمثابة محرك لزيادة اتساق السياسات الرأسي والتعجيل بتحقيق المكاسب الإنمائية، وهما اعتباران محوريان لتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وذكر أن البرنامج سيعزّز العمل المُنجز على مدى السنوات القليلة الماضية بشأن مواضيع الطاقة والمناخ والتمويل والنظم الغذائية باعتبارها محط اهتمام أساسي لبناء المزيد من القدرة على الصمود في أفريقيا، وأن إعطاء الأولوية لهذه المواضيع من شأنه أن يسهم في عرض الخطاب الأفريقي في منبر نيويورك. وأوضح أن البرنامج سيضاعف الجهود للاستفادة إلى أقصى حد من الإمكانيات التي يتيحها التعافي من خلال العمل المنسّق في المجالات التي تُعتبر أساسية لإحداث قفزة نوعية أفريقية في اتجاه التنمية المستدامة، وأعرب عن تقديره للجهود التي سيواصل مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي بذلها لتشجيع الرقمنة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارهما وسيلتان حاسمتان للتعافي.

8 - غير أن الوفد ذاته أشار إلى أنه في عام 2019، نوّه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييم أجره إلى عدم وجود استراتيجية على نطاق الأمانة العامة في ما يتعلق بتأهب كيانات الأمم المتحدة واتساق سياساتها ونتائجها المبكرة المرتبطة بدعمها لأهداف التنمية المستدامة. واستقر عما إذا كان مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا قد وضع خطة أو استراتيجية قطاعية شاملة، وإذا كان الأمر كذلك، استقر عما إذا أُدمجت تلك الخطة أو الاستراتيجية ضمن الخطط الوطنية للدول الأعضاء، وما إذا كانت البلدان الأفريقية قد قامت بتكييف الخطة من أجل تنفيذها على الصعيد الوطني. وطلب كذلك توضيحاً للنتائج الأخرى المتوقعة من الدور القيادي الذي يقوم به مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا في ما يخص الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ في نظام أوموجا، والأثر المحدّد الذي خلفته إصلاحات الأمين العام في البرنامج. واستقر كذلك عن الغرض المتوخى من برنامج الزمالات للشباب الأفارقة في مقر الأمم المتحدة الذي كان المكتب ينظر في إنشائه وعن كيفية ارتباط ذلك الغرض بولايته.

9 - وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن البرنامج لا يحتوي على معلومات كافية عن التكيف مع تغير المناخ وما يرتبط به من إجراءات، لأن التكيف مع تغير المناخ يتعلق بالتحول الجذري في قطاع الطاقة، وأن إنشاء المنبر التعاوني الإقليمي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي كان قد حدد العمل المناخي والقدرة على الصمود باعتباره أحد المجالات الرئيسية المشتركة الثمانية ذات الأولوية، يبدو أنه أمرٌ يبشر بالخير.

10 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، إدارة البيانات والمعارف من أجل إيجاد سياسات وأنشطة دعوية مرتكزة على الأدلة دعماً لخطة عام 2063، أتت أحدى الوفود على مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا لرصد برنامج التغذية المدرسية وإبرازه باعتباره عاملاً للتعجيل بتحقيق السلام والتنمية، وأشار إلى أن عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في أفريقيا مذهلاً، حيث بلغ 150 مليوناً، وأن ذلك العدد كان من المرجح أن يرتفع جراء الجفاف الناجم عن تغير المناخ والفقر والاقتصادات الضعيفة وتحديات التخلف بوجه عام. وأشار إلى أن برنامج التغذية المدرسية سيؤدي بالتالي دوراً رئيسياً في تحويل ملايين من الناس في القارة، وشجع مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا على مواصلة التعريف بالحاجة إلى تلك البرامج وتشجيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء في التنمية على الحفاظ على ذلك المشروع لمدة جيل واحد على الأقل للسماح للتلاميذ بإنهاء الدراسة وتمكين المجتمعات من جني ثمار التعليم، ومن ثم المساهمة بشكل مستدام في تحقيق السلام وبلوغ معظم أهداف التنمية. كما رحب أحد الوفود بالمبادرة الرامية إلى تعزيز إدارة البيانات والمعارف من أجل إيجاد سياسات وأنشطة دعوية مرتكزة على الأدلة دعماً لخطة عام 2063، ورحب ببنية رصد ما نفذ من خطة عام 2030 وخطة عام 2063، إذ هناك حاجة إلى نظم رصد وتقييم محسنة بشأن إنجازات أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأهداف ومعالم خطة عام 2063. كما رحب الوفد ببنية العمل على تعزيز الأطر التنظيمية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية في البلدان الأفريقية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين، والتي قد تتداخل مع الأطر التنظيمية التي ستوضع في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشار إلى أن التنسيق الوثيق والمستمر بين أصحاب المصلحة والشركاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الأنشطة المعتمت إنجازها في إطار البرنامج الفرعي 1 سيكون مفيداً. كما أشار إلى دعمه لمفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ إطار سياسات البيانات للاتحاد الأفريقي بهدف تنسيق أطر إدارة البيانات بين جميع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

11 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التنسيق الإقليمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة من أجل التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، رحب أحد الوفود ببنية إجراء بحوث للسياسات العامة ودراسات تحليلية بشأن الأولويات الرئيسية للاتحاد الأفريقي، وأشار إلى استمرار الحاجة إلى التقييم العلمي للسياسات والإصلاحات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تهيئة أساس سليم لاتخاذ القرارات من جانب المفاوضين.

#### الاستنتاجات والتوصيات

12 - أثنت اللجنة على مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا لما يبذله من جهود في سبيل ضمان اتباع نهج متسق ومتكامل لدعم الأمم المتحدة لأفريقيا ومعالجة الثغرات، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز الاتساق والتآزر في عمل الأمم المتحدة المتعلق بأفريقيا، حسب الولاية المسندة في هذا الصدد، وضمان اتساق العمل باستمرار مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

13 - وأوصت اللجنة بأن تشجّع الجمعية العامة البرنامج على العمل من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2063 من خلال وضع مؤشرات قابلة للقياس تعكس الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا بشأن المسائل المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والبنية التحتية والصناعة والطاقة وتغير المناخ، وذلك من

خلال تدعيم الشراكة الاستراتيجية بين مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي.

14 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز أواصر التعاون الرابطة بين الأمم المتحدة وأفريقيا، لا سيما في ما يتعلق بالفرص المتاحة داخل المنظمة في المسائل المتعلقة بالموارد البشرية، وإدارة أنشطة الوقاية، والمشتريات، وفرص الاستثمار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

15 - وأحاطت اللجنة علماً بالعمل الذي يقوم به مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا في سبيل الاضطلاع بولايته، وبالنظر إلى التغيير الذي أدخل على اسم البرنامج، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في أعقاب الدورة الحادية والستين للجنة، وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء استعراض متعمق وتقديم تقرير عن تأثير الإصلاحات لضمان أن يكون مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا قادراً على الاستفادة استفادة كاملة من الإمكانيات التي تتيحها تلك الإصلاحات.

16 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا عقد اجتماعات منظمة ومنتظمة مع مجموعة الدول الأفريقية في نيويورك من أجل تحسين تنسيق ما تقدّمه الأمم المتحدة من مساهمات في تنفيذ خطة عام 2063.

17 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن البرنامج سيواصل تعزيز اتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، بسبل منها تعزيز أوجه التكامل بين فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية، التي يقدم لها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا الدعم.

18 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجّع مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا على مواصلة العمل بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في سبيل تنسيق الجهود الدولية المبذولة لدعم البلدان الأفريقية في جهودها المستمرة للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

19 - ورحبت اللجنة بالمبادرة الرامية إلى تعزيز إدارة البيانات والمعارف من أجل إيجاد سياسات وأنشطة دعوية مرتكزة على الأدلة دعماً لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، مسلّمة بأهمية تحسين نُظم الرصد والتقييم.

20 - وأشارت اللجنة إلى أهمية تسخير التكنولوجيات الجديدة المحدثّة للتحوّل في النهوض بالتنمية المستدامة في القارة ورأب الفجوة الرقمية المتزايدة التي تقوّض الجهود الإنمائية للبلدان الأفريقية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُدرج في استعراض أداء عملية إعادة تنظيم مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا اقتراحاً يتضمن سرداً برنامجياً وهيكلًا بشأن الابتكار والتكنولوجيات الجديدة المحدثّة للتحوّل من أجل تنفيذ خطة عام 2063.

21 - وشددت اللجنة على أهمية تهيئة بيئة مواتية للاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي في القطاع العام في جميع أنحاء أفريقيا، ورحبت بالخطط الرامية إلى تعزيز الأطر التنظيمية حول الحكومة

- الإلكترونية في البلدان الأفريقية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وشددت على أهمية التنسيق القوي مع أصحاب المصلحة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- 22 - ورحبت اللجنة بنية إجراء بحوث للسياسات العامة ودراسات تحليلية بشأن الأولويات الرئيسية للاتحاد الأفريقي.
- 23 - وشددت اللجنة على أهمية المنبر التعاوني الإقليمي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في العمل والقدرة على الصمود في ما يتعلق بتغير المناخ في سياق خطة عام 2063.
- 24 - وأشارت اللجنة إلى طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 236/76 أن يستكشف مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا جدوى وضع منجزات مستهدفة وأنشطة للنهوض بالشباب وكفالة إدراجهم في استراتيجيات تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بأن تشجّع الجمعية العامة مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا على مواصلة البحث في موضوع استحداث برنامج زمالات للشباب الأفارقة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لتعزيز القدرات المؤسسية في مجالات تحليل السياسات وتصميمها ورصدها.
- 25 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهناً بالتعديلات التالية:

### البرنامج الفرعي 3

الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم خطة عام 2063

النتائج المقررة لعام 2024

### الفقرة 11-53

في الجملة الأخيرة، تُحذف عبارة "عن وضع خطة جديدة للسلام في إطار".